

alikhthiar
athaouri

revue mensuelle
marocaine

الاختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

مارس 1979

الثمن : 2,00 F

العدد 35 N°

الكونفيدرالية

الديموقراطية للشغل

تدين القمع والاضطهاد

منذ سنوات، ومواقف أرباب العمل اتجاه النقابات ولجوئهم الى الطرد والتسريح وحبك الموءامرات بهدف المس بوحدة العمال وارغامهم على الابتعاد عن الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل. أما المسؤولين داخل الادارة فيعملون من جهتهم على تزكية ما يقوم به أرباب العمل من خرق لحقوق العمل، بل وينفذون أوامرهم لينظموا القمع والمواجهة مع العمال.

وفي هذا الاطار - تقول الكونفيدرالية - تعرض عدد من المناضلين والمسؤولين النقابيين لحملة الطرد من العمل في مختلف القطاعات، كما تعرض

يتعرض المناضلون والمسؤولين النقابيين لشتى أنواع الضغوط والمضايقات كرد فعل من طرف الطبقة السائدة ضد نضال الطبقة العاملة وكفاحها من أجل تحسين ظروفها المعيشية وفي بيان لها بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧٩ أوضحت الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل الظروف العامة التي يعيشها كفاح الطبقة العاملة نتيجة الازمة الاقتصادية المتفاحشة. فبعد أن أشارت الى جو المسؤولية والجدية التي يتسم به هذا الكفاح المشروع، تطرقت لتجاهل ولا مبالاة المسؤولين بالنسبة لمطالب العمال المطروحة

البقية على الصفحة ٣

لنقف جميعا ضد اضطهاد المناضلين النقابيين

لقاء ما بين الاستاذين

عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي

وشخصيات اسرائيلية

أمام تصاعد المد النضالي الجماهيري:

المناورات والحملات القمعية

تعتبر الحركة النضالية العارمة التي تخوضها الجماهير الكادحة وفي طليعتها الطبقة العاملة، بشكل منظم ومسؤول دفاعا على مطالبها الشرعية، تعتبر بكمها ونوعيتها أهم ظاهرة نضالية خلال الفترة الراهنة.

ان تظافر الكفاحات العمالية في مختلف القطاعات الحيوية، والمكاسب التي انتزعتها على المستوى المطليبي من جهة ومن جهة ثانية على مستوى توسيع الصفوف والعمل على توحيد الطبقة العاملة وتعزيز مواقعها التنظيمية، والتقاء هذه الكفاحات في خندق واحد مع نضال الاساتذة والمعلمين، وما حققته وحدتهم وعزيمتهم من نجاحات باهرة، وكذا تظاهرات واضرابات التلاميذ والطلبة وما حملتها من معاني نقابية وسياسية. ان هذه الحركة الشاملة لهي فعلا نهضة بنضال الطبقة العاملة ونفس جديد - خاصة منذ تأسيس الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل - حرك ويحرك الفئات الكادحة جنبا الى جنب مع طلائعها المنظمة.

انها في نفس الوقت تشكل الرد الصحيح على سياسة تفجير الفقراء لاغناء الاغنياء، وتعطي التأكيد القاطع لمقولة "السلم الاجتماعي" التي تسترت وراءها الطبقة الحاكمة الطفيلية لشن حرب اقتصادية حقيقية على الكادحين واستغلال القضية الوطنية مطية للمضاربة والرشوة والاستغلال الفاحش. انها أيضا الاجابة السديدة على السياسة الاقتصادية اللاشعبية التي دأبت على ربط بلادنا هيكلها بمصالح الرأسمال الاجنبي ضدا على تلبية حاجياتنا الاولية في القوت والعيش، وجعلت الازمة المتفاحشة تضرب أطنابها وتخيم بشكل دائم مستقر لتهدد المواطن المغربي حتى في حصوله على ما يمكنه من الاستمرار في الحياة. وبالإضافة الى هذا وذاك فانها تكذب أيضا مزاعم النظام ووعوده في "المغرب الجديد" والديموقراطية والرخاء.

وأمام هذا المد النضالي المتصاعد، لم يجد النظام الرجعي بدا من ممارسة سياسته المعروفة بـ "الترغيب والترهيب".

البقية على الصفحة ١١

أزمة السياسة الاقتصادية اللاشعبية:

واقع مر وآفاق مسدودة - ص ٥ الى ٨ -

موقفان ... وحقيقتان

هناك بعض التصريحات الرسمية للنظام المغربي، على لسان رئيس الدولة، - الأول جاء في استجواب مع التلفزة الأمريكية. والثاني تضمنه "خطاب العرش" - أثارت فعلا الانتباه، بالطابع المباشر الذي أكتسبه وبالمعاني العميقة التي حملتها:

الأول، يتعلق بانتماء هذا النظام لمعسكر الغرب والامبريالية والذي لم يتردد في الكشف عنه هذه المرة كشفا تاما واضحا. فبالنسبة إليه لا يعتبر نفسه صديقا للامبريالية وحليفا مضمونا لها فحسب، بل يذهب الى أبعد من ذلك، من موقع الناصح المرشد، وبلهجة المؤاخدة والعتاب - عندما يحثها على المزيد من الضبط في التنسيق بينها وبين حليفاتها الرجعية المحلية، لمواجهة المد التحرري الكاسح الذي أصبح يهدد مصالحها في الصميم. وبأسلوب المؤاخدة دائما، يطلب "الحماية" لنظامه ولا مثال نظامه من "أصدقاء" الامبريالية الاوفياء للغرب، الحارصين على تكبيل الشعوب وحرمانها من أبسط حقوقها ونهب خيراتها واخضاعها لاشع أنواع الاستغلال فهو يرجو أن يتحول "نادي" الامبريالية وأصدقائها الى فرقة حقيقية تتمتع بالضبط والتضامن والتماسك حتى تكون في مستوى مواجهة "فرقة الشيوعية" التي أصبحت تبرز على الكثير من الانتصارات وتوفر رجحان ميزان القوى لصالحها، على حد تقييمه للاوضاع الراهنة.

ان مجمل هذا - الموقف - الذي جاء واضحا على لسان رئيس الدولة نفسه، يأتي ليؤكد حقيقة فرضت وتفرز نفسها بالنسبة لطبيعة النظام المغربي ألا وهي انتماءه الصريح لمعسكر الامبريالية والرجعية وبالتالي عدائه البين للشعوب ومطامحها. أما الموقف الثاني والذي تضمنه خطاب العرش، فيتعلق بالاساس بمفهوم النظام للديموقراطية. فإذا كانت الديمقراطية البرلمانية تتستر

وراء "التنافس الحر" والمساواة الشكلية بهدف "منح الكادحين حق انتخاب من سيستغلهم"، فان النظام المغربي لا يقبل حتى بهذا المفهوم البورجوازي للديموقراطية - الذي يشكل في عمقه نقيضا للديموقراطية الشعبية - بل يعمل جاهدا على ابتداع نوع غريب من "الديموقراطية" يحاول مزج الذهنية الاقطاعية بالمفاهيم البورجوازية وتنتهي الى خليط "هجين" يطابق في الحقيقة عمق طبيعته الاقطاعية الرأسمالية ولنستشهد فقط بهذا القول: "أنا ولا زلنا نؤمن بضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لانشائها أو أعزنا بانشائها"...

وبصريح العبارة، فان الديمقراطية عند النظام لا تعدو أن تكون لعبة بين "الحاكمين" و"المعارضين". فالدور الطبيعي للحاكمين هو الامساك بالسلطة، بكامل السلطة أما المعارضين فيعارضون بشكل بناء ويصلحون ما يمكن اصلاحه حدود عدم المس بجوهر الحكم المطلق، ودون أن تتاح أي فرصة لبلورة الاختيارات الشعبية وأي حظ لممارسة هذه الاختيارات وايجاد البديل للسياسة اللاشعبية القائمة، وبالتالي ترك الديمقراطية - هذا المفهوم النبيل للسلطة الشعبية وما تحققه من عدالة اجتماعية ومساواة وحرية - تركها مجرد واجهة شكلية أو "يافطة تعرض للسواح" وتغذي حاجيات الاستهلاك الداخلي. وبهذا المنطق فان النظام لم يخطيء عندما ألح على ضرورة تواجد مثل هؤلاء المعارضين - المصلحين، وعبر عن استعدادهم لصنعهم لو تعذر تواجدهم، فذلك يخدم فعلا مصالحه ويرمم سلطة الاقطاع والبورجوازية.

الحقيقة الثانية التي تفرض نفسها في هذا المجال هي أن النظام المغربي بطبيعته الراهنة معادي للديموقراطية ومدمر لها.

في اطار تقرير شامل عن ظروف المعتقلين السياسيين عبر العالم، تطرقت منظمة العفو الدولية للاوضاع في المغرب قائلة: "خلال شهر أكتوبر سبق لمنظمة العفو الدولية أن نشرت وصفا موجزا عن الحالة في المغرب تطرقت فيه لاهم النقاط التي تثير قلق منظمتنا، والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- ١ - اعتقال المواطنين بسبب أفكارهم أو نشاطهم السياسي، ويدوم هذا الاعتقال في بعض الحالات أكثر من سنتين قبل تقديمهم للمحاكمة.
- ٢ - ممارسة التعذيب خلال حقبة الاعتقال مما أدى الى عدد من الموتى
- ٣ - الظروف المزرية للانسانية داخل المعتقلات.
- ٤ - اصدار أحكام بالاعدام في حق مناضلين سياسيين. ولقد اعتبرت منظمتنا بأن القانون المغربي يؤول بشكل مبالغ فيه النشاط السياسي الغير العنيف ويصنفه ضمن النشاط الذي يمس بأمن الدولة فاتحا الباب أمام الاحكام القصوى بما فيها حكم الاعدام.

ومن جهة أخرى فان مجموعات من المناضلين السياسيين من أحزاب مختلفة، قد تمت محاكمتهم في جو من التحيز وبطرق مخالفة تماما للضمانات الدولية. وتعرض محاميهم لشتى أنواع الضغوط كما منع المتهمون من توضيح أوضاعهم والكشف عن التعذيب الذي تعرضوا له.

ولقد قامت منظمتنا ما بين شهر نوفمبر ٧٧ ويناير ٧٨ بمطالبة السلطات المغربية باحترام حقوق الانسان واطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وخلال سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨ قمنا بعمل مكثف مع ١٨٠ معتقلا، من بينهم أعضاء من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اصدرت في حقهم أحكام بالسجن سنة ٦٧ أو ٧٣ أو خلال ١٩٧٦. وهناك معتقلون آخرون ينتمي البعض منهم الى حركة تدعى "الجبهة" وعناصر من

منظمة العفو الدولية تفصح الاعتقال الالقانوني وتدين الاساليب القمعية للانسانية في المغرب.

...

أصول صحراوية كانت تعيش بالمغرب واعتقلت منذ سنة ٦٩ لكنها لم تقدم لاية محاكمة. ومن بينهم ١١ طالبا حكم عليه بأكثر من ١٥ سنة سجنا على اثر اتهامهم بالمس بأمن الدولة. وفي صيف ١٩٧٧ اعتقل عدد من العناصر من بينهم أساتذة وطلبة اتهموا بالتعاطف مع اليسار.

ولقد احتجت منظمة العفو الدولية على الاعتقالات المطولة بدون محاكمة، كما وجهت النداءات من أجل احترام حقوق المعنيتين.

وفي نوفمبر ١٩٧٧، أثار وزير العدل المغربي وضعية ١٠٠ معتقل كان من المفروض تقديمهم للعدالة. ولقد منح ٢٥ منهم سراحا مؤقتا بينما نقل ٨٤ الى السجن المدني يمكناس.

وفي ماي ١٩٧٨ علمت منظمة العفو الدولية أن هؤلاء المعتقلين قد قاموا باضراب عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم، وللمطالبة بالعلاج والقوت. والى يومنا هذا لم يقرر أي شيء فيما يخص محاكمتهم.

وفي نوفمبر ١٩٧٧ قام ١٣٧ معتقلا سياسيا بشن اضراب عن الطعام لاجل غير محدود، احتجاجا على المعاملة السيئة التي يعانون منها داخل السجن وعلى اثر هذا الاضراب توفت سعيدة المنهبي بتاريخ ١١ دجنبر ١٩٧٧.

ولقد تدخلت منظمة العفو الدولية لاثارة انتباه السلطات المغربية حول ضرورة مراجعة سياستها اتجاه المعتقلين بكل استعجال.

(٠٠) وعلى اثر مختلف التدخلات التي قامت بها منظمتنا، صرح وزير العدل في ندوة صحفية أنه يدعو منظمة العفو الدولية لبعث مندوبين لها قصد الاطلاع على أحوال السجون. ولقد كان رد المنظمة "أن على السيد الوزير أن يحدد الشروط المفصلة للقيام بمثل هذه المهمة".

لقاء الأستاذين عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمان اليوسفي مع شخصيات اسرائيلية

نقلت الصحيفة الصهيونية "علها مشمار" في عددها الصادر يوم ٤ مارس ١٩٧٩ ، نبأ اجراء "حوار" ما بين الأستاذين عبد الرحيم بوعبيد و عبد الرحمن اليوسفي وشخصيات اسرائيلية من بينها مسؤولين من حزب ما بام "الاشتراكي" وشمعون بيريز زعيم "الحزب العمالي الاسرائيلي"، وذلك على هامش مؤتمر الحزب الاشتراكي البرتغالي الذي حضرته وفود عن جل الاحزاب المنتمية للاممية الثانية.

والرصيد الراسخ الذي اكتسبته الحركة التقدمية المغربية في هذا المجال بمواقفها وممارستها القومية الصحيحة، يمكنهما أن يحتلوا أو يقبلا مثل هذه الطعنة الموجهة اليهما مقصودة كانت أم غير مقصودة.

لقد سبق أن أكدت كل القوات الوطنية والتقدمية في المغرب على أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لكافة المناضلين المغاربة جزءا لا يتجزأ من القضية الوطنية.

فاذا كان الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي قد حاول تفسير مساهمته في تبرير زيارة السادات للقدس المحتلة - أثناء رحلاته للشرق العربي حاملا رسائل الملك - طمس هذه المساعي التي أدانها المناضلون القاعديون بأن صرح أخيرا أن موقف الحزب هو تبني مواقف منظمة التحرير الفلسطينية . ومن المعروف أن منظمة التحرير تدين أي لقاء مع العدو الصهيوني بأي صفة كانت . فبأي مقياس وتحت أي تبرير يمكن وضع هذه البدعة وبأي منطق يمكن لفها وطمسها ، بعد اجماع المناضلين الفلسطينيين على ادانة سياسة المساومة والاستسلام تجاه العدو الصهيوني ، وذلك خلال المجلس الفلسطيني الاخير ، وهو نفس الموقف الذي أكدته المناضلون الاتحاديون وكافة فصائل الحركة التقدمية المغربية .

يبقى أصحاب المبادرة هم المسؤولون الوحيدين عن هذا "الابتداع" المغامر والغريب في تاريخ مواقف الوطنيين والتقدميين العرب ، وهم المطالبين بالشرح والمحاسبة أمام المناضلين والرأي العام .

ولقد استغلت الابواق الصهيونية، هذا الحدث الخطير، فقامت الاذاعة الاسرائيلية باداعة نبأ اللقاء على أمواج الاثير، باعتباره أول صوت من المغرب العربي يستجيب علانية لفتح الحوار المباشر مع شخصيات اسرائيلية بارزة ومناقشتهم الرأي في القضية الفلسطينية ، وفي فترة زمنية يزور فيها الرئيس الامريكي ذاته كل من مصر واسرائيل، واضعا كل ثقله للحصول على نتائج أولية لقرارات كامب ديفيد تقضي الى اتفاق شئائي .

وبغض النظر عن محتوى "الحوار"، فهذه أول مرة يتقابل فيها مسؤولون حزبيون عرب بشخصيات اسرائيلية، إذ أن مبادرات الاستسلام والخوض في أجواء المساومة و"السلام" المزعوم الذي هو موجه أولا وبالنتيجة ضد مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، ان مبادرات من هذا القبيل كانت لحد الان من نصيب الانظمة الرجعية المتآمرة من أمثال النظامين المصري والمغربي ومن لف حولهما من خدام وعملاء صحفيين كانوا أم أشباه مثقفين مستلبين بالفكر الغربي المناهض للثورة العربية .

يعجز المرء فعلا عن الشرح أو التفسير أو حتى التبرير لمثل هذا العمل . فلا الاعتبارات "التكتيكية" يمكنها أن تنيرنا في هذا المجال - من المستفيد من هذا العمل؟ هل يخدم فعلا أي طرف أو قوة وطنية تقدمية عبر الوطن العربي؟ ما هي استراتيجية "تكتيك" الاعتراف بالامر الواقع الاسرائيلي والدعوة "للسلام"؟ - ولا المبادئ

اعدام ضباط مغاربة؟

تناقلت بعض الصحف الاجنبية اشاعة اعدام عدد من الضباط المغاربة بعد اتهامهم بالتخادل في الدفاع على مدينة طانطان وحتى التعامل مع "البوليزاريو" . وتشير أيضا هذه الصحف الى الحادثة "التقنية" التي تعرضت لها طائرة الملك وهو عائد من فرنسا الى المغرب مما جعله يرجع الى مطار "اورلي" بعد نصف ساعة من اقلاعه ليغير طائرته بطائرة عسكرية فرنسية . وتؤكد هذه المصادر أن اعدام الضباط قد تم مباشرة بعد عودة الملك .

الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل ——— تنمية

عدد كبير منهم للاعتقال في قطاعات الفوسفاط والصحة والماء والكهرباء والتعليم، على الخصوص ومن جهة أخرى تعرضت عدد من المكاتب الجهوية للكونفيدرالية للاعتداء من طرف السلطات المحلية التي أقفلت البعض منها ومنعت العمال من حقهم في الاجتماع .

وعلى ضوء هذه الاحداث، حيث الكونفيدرالية صمود العمال والمناضلين النقابيين وخاصة المعتقلين منهم وظالبت باطلاق سراحهم فورا والكف عن المراقبة اللاقانونية لمقرات النقابة، كما أدانت بشدة كل هذه الممارسات اللامسؤولية، ووجهت النداء للعمال كي يحافظوا على يقظتهم ويواجهوا المناورات التي تحاول تشويه النضال وأهدافه الحقيقية وأكدت الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل أن لا مساومة على حقوق ومطالب الطبقة العاملة مهما بلغت الضغوط .

ان الاوضاع العسيرة التي تعيشها الطبقة العاملة وهي تنهض بنضالها النقابي والمطلبي دفاعا عن حقوقها، لتقتضي من كل فصائل القوى التقدمية : الاجماع في التضامن مع المناضلين النقابيين المقموعين كيفما كانت انتماؤاتهم، وتحمل المسؤولية كاملة في دعم العمل الوحدوي المناهض للظلم والاستغلال .

برقية الى رئيس الدولة الفرنسي

بمناسبة زيارة الملك الحسن الثاني الى باريس، وجهت "لجنة انقاد حياة الحسين المانوزي" التي تضم العديد من الشخصيات الفرنسية البارزة في المجالات السياسية والثقافية وغيرها . . . وجهت برقية الى رئيس الدولة الفرنسية هذا نصها :

السيد الرئيس : في فاتح نوفمبر ١٩٧٢ ، أي سبع سنوات بعد اختطاف واغتيال المهدي بنبركة، تعرض الحسين المانوزي ، أحد رفاق المهدي، الى عملية اختطاف من تونس .

ومنذ ذلك الحين ، والحسين المانوزي، معتقل بشكل سرى لدى البوليس المغربي. واذ ننتهز فرصة زيارة الملك الحسن الثاني الى الاليزي، فاننا نتوسل منكم التدخل للحصول على ضمانات حول مصير الحسين المانوزي واحترام المسطرة القانونية اتجاه قضيته .

"المقاومون" يطالبون باسترجاع واد الذهب

بغض النظر عن تمثيلية مجلس المقاومين المشكوك فيها وشرعيته أو عدمها، فان البيان الذي أصدره بشأن الصحراء المغربية يستدعي رغم ذلك ملاحظة أساسية :

ان التفريط في السيادة الوطنية والتلاعب بها، ما كان الا ليؤدي للمأزق الراهن الذي نعرفه قضيتنا الوطنية، كما أن تقسيم الارض والشعب في اطار التحالف والتعاون مع الامبريالية والاستعمار الجديد، ما كانا ليفرغا القضية الوطنية من مفهومها التقدمي الحقيقي، ويسجنها في اطار المساومة والتخادل والغموض .

واذا كان السادة المقاومين . يفتنون اليوم الى ضرورة "استرجاع واد الذهب اذا ما تخلت عنه موريطانيا"، فمن حملهم على تزكية تقسيم بلادنا والقبول بالتفريط في سيادتنا الوطنية وحق شعبنا المشروع في الارض والوحدة؟

مصطفى المعداوي : مناضل ضد الاستعمار الجديد

فالفلاح والعامل في قصائد المعداوي هما الحلم ولهم يغني، لعوائلهم في الشوارع وأبنائهم في المدارس، ولعلنا نستشف ذلك من خلال قصائده ومن خلال الكلمات التي طالما ردها على مسامعنا.

آمنت بالفلاح في الشرق المجلل بالبشائر
تتعانق الامجاد في محاربه برضى المقادر
بالعمل الوثاب يصنع بانتفاضة المصائر

في شعره واضح كل الوضوح ، لايوء من بشيء آخر غير الفلاح والعامل، وهو لايمان هذا يغني ومنه يستمد شعره، هذا الايمان الذي طالما طمح الى التغيير والذي طالما اعترضته الحواجز، والذي طالما ظميء الى المنبع الزاخر والى النور في كل معنى، لا يكتفي المعداوي في شعره بتصوير حالته، بل انه يتجاوز ذلك لتوعيته وطرح البديل بين يديه، محاولا في ذلك التوضيح بأن العدو الاساسي أو التناقض الرئيسي يتمثل في الحكام وصانعيهم، فالتوعية لديه لا تقتصر على التنظير أو بكلام يطلق على عواهنه، بل انه شيء ملموس، يلسمه العامل والفلاح، وقد لامسه هذا الاخير في طرده من "قاعدة النواصر" (الحقل السليب) أو في قواعد أخرى لحقتها فيما بعد، كما لامسه العامل في الطرد وفي الالتحاق بجيوش العاطلين. فالروية في شعر المعداوي واضحة انها الربط ما بين الحاكم المحلي وصانعه، وقد رأينا ذلك واضحا من خلال شعره في المدرسة وشعره أو رسالته الى الرئيس ايزنهاور، محاولا مزج النظرية بالواقع، فلم يكن حلمه بذلك أو ظمأه ضربا من الخيال، بل كان حلمه نوعا من التغيير الذي طالما سعى اليه.

ظمئنا الى المنبع الزاخر
ظمئنا الى النور في كل معنى
ظمئنا الى البسمة المشرقة
على شفة الاشقياء

لقد ظل المعداوي يفرض نفسه علينا بالحاح، خاصة أولئك الذين حاولوا تجاهله، وتجاهل شعره، فشعره أو صوره لاتزال تتكرر وتتكرر وان كانوا لا يجهدون أنفسهم في الالتفات اليه والى شعره، ذلك لان مكانته رسمت بين الشعراء العظام من أمثال لوركا ونيرودا وغيرهما، ولان شعره كان من الشعب واليه، فطبع مكانته بينهم باحترام وتقدير.

مشهد من المشاهد التي ترددت كثيرا غير أن المعداوي يذهب الى أبعد من ذلك فيسجل ما سبق من عدوان على "سلوى وعلى كل من سقط أو كسر أو كان مثل سلوى"، في سجل التاريخ، بل في سجل مآسي التاريخ الى جانب ما يتجدد من مآسي، محاولا في ذلك وصف هذا المتجدد، وكما نعرفه أثناء فترة الدخول المدرسي في انتظار آباء التلاميذ الساعات الطوال ان لم نقل الايام بباب المدرسة من أجل تسجيل أبنائهم، ثم ليعدوا بخف حنين ان لم يكن الابن من مواليد شهر اكتوبر.

سجل التاريخ مأساة أليمة
ومآسي أخريات تتجدد
هاهنا حول جدار المدرسة
حيث يقضي الناس ليلات طويلة
في بلادى
بلاد الخضرة والساعد الاسمر

والمعداوي لم يقتصر في شعره على تصوير ما يعيشه أو يراه بشعره. بل حاول أن يشارك الجماهير في كل همومها ومشاكلها، سواء في المصنع أو الضيعة أو المدرسة أو غيرها، لقد حاول أن يجعل من الشعر ان لم نقل أنه جعل منه صورا لواقع الجماهير الكادحة والمسحوقة، فقد رأى أن الاستعمار لازال جاثما على أرضنا، سالبا خيراتها، بل أكثر من ذلك طاردا أهلنا ومنتهكا عرضنا في القاعدة التي خصصت للامريكان، فلم يركز في شعره على الاذئاب والسماسة، بل وجه رسالته مباشرة الى زعيم هؤلاء الاذئاب الى الرئيس ايزنهاور آنئذ، متفطنا في ذلك أن الاستعمار لم يغير شيئا من أسلوبه وانما غير قبضته بقبضة تمكنه من الاستحكام في الامر أكثر.

سيدى الرئيس
تحية من واقف
خلف السياج
سياج قاعدة النواصر
من ألف شهر، لايزال مرابطا
خلف السياج
تحية ممزوجة
بالحب للحقل السليب.

لقد آمن المعداوي بقضية الفلاح المسلوب الارض والمنهوك العرض فعاش قضيته وشاركه مأساته، ليصورها أبدع تصوير،

في العدد السابق رأينا كيف أن المعداوي كان مناضلا وبحق ليس بالكلمة فقط بل وبالممارسة كذلك الى جانب الكلمة ضد الاستعمار القديم، الا أن المسيرة النضالية للمعداوي - الشاعر - لم تتوقف بعد الاستقلال الشكلي بل واكبته وواكبها خاصة بعد ما رآه من تقاعس خلال هذه الفترة، سواء في استمرار القواعد العسكرية الاجنبية على أرض المغرب، أو على صعيد سياسة التجهيل التي سلكها النظام منذ البداية. فعانق الشعب ثانية ليرافقه في مسيرته الطويلة، وليبقى الى جانبه صامدا، مستفيدا في ذلك مما سبق من تجربة، معتبرا التجربة الجديدة، ومحاولا اعتبار الوضعية بكل تناقضاتها، مركزا في ذلك على الرئيسي منها، رابطا في ذلك الوليد منها بالمولود، والتابع بالمتبوع، متطرقا في شعره الى كل أنواع القهر والاستغلال، والى كل نوع من أنواع الظلم والطغيان التي لا زال شعبنا يعاني منها.

ان نظرة متفحصة الى شعر المعداوي لكافية للدلالة على أن الرجل كان يوء من ايمانا جازما بشعبه، وذلك من خلال الكلمات التي كثيرا ما ردها أو ترددت في شعره - الحب - المحبة السلام - الفلاح - العامل - السنايل - المصانع الحلم - البشارة .

هذه الكلمات كثيرا ما ترددت في شعر المعداوي، ولعلنا نفهم منها أو من خلالها كيف كانت نظرتة الى الاشياء وكيف كان ايمانه لهذا الشعب وخاصة بالعمل والفلاح ايمانا قويا وجازما، بل ان الرجل أكثر من ذلك عانق الطلاب والتلاميذ، في معركتهم، فغنى لهم محاولا في ذلك وصف مشهد من المشاهد التي طالما تكررت ولاتزال تتكرر أثناء قيام الطلبة باضراب لفرض حقوقهم ومطالبهم.

واذا سلوى الحبيبة
بسمة الحي المجاور
تفقد العين فتصرخ
ثم تسقط
ويدوس الحرس الزاهي المنفذ
للتعاليم النبيلة
يد سلوانا الجميلة.
فتكسر

هذه الجماهير وفي الافاق المظلمة التي تلمس من خلال تكريس السياسة الاقتصادية القائمة على الاستغلال والتبعية. ان الطبقة العاملة المغربية طليعة نضال شعبنا تقف اليوم في صمود واستماتة للتصدي لمسلسل التفجير الرهيب بنضالاتها الوحودية. ان الطبقة العاملة التي عرفت كيف تتصدى للانحراف البيروقراطي والجمود الذي فرضته قيادة الاتحاد المغربي للشغل، وبادرت الى خلق اطارها النقابي الموحد: الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل، ستعرف كيف تفرض مطالبها العادلة رغم الاستفزازات القمعية ورغم مناورات النظام سواء اختفت وراء الوطنية أو هلت بالسلام الاجتماعي المزعوم.

فمهما كان حجم المؤثرات الظرفية العينية ان الازمة الاقتصادية الاجتماعية المحتدة هي ازمة هيكلية في جوهرها وأساسها. أزمة ناجمة عن سياسة طبقية ما انفكت تنهجها الدولة لخدمة مصالح الفئات المستغلة الطفيلية على حساب الجماهير الشعبية الكادحة التي تعرف أوضاعها اقتصاديا واجتماعيا تدهورا مستمرا متفاقما.

القريب. وما الدعوة للسلم الاجتماعي والتشفي وغيرها الى جانب الترويج بأن الازمة الاقتصادية الحالية ترجع في عمقها للمجهود الدفاعي، سوى محاولات يائسة لتغطية عجز النظام عن تلبية أدنى المطالب النقابية التي يفرضها احتدام الازمة وتدهور الاحوال المعيشية لاسع الجماهير الكادحة.

وحتى لو أخذنا من باب الجدل، بمنطق الوطنية كما يطرحه النظام، فان الواقع الذي لا يمكن تجاوزه ولا تغطيته هو أن الجماهير الشعبية الكادحة هي التي تؤدى الثمن أولا وأخيرا. ومهما كانت الواجهة. وعلى العكس من ذلك أثبتت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة أن شغلها الشاغل هو تقوية مواقعها الطبقية وتكديس الثروات بأسهل الطرق وأوفرها ربحا، ولو تعلق الامر بقضية في مستوى السيادة بل أكثر من ذلك، أثبتت أنها عاجزة حتى عن تحقيق استكمال الوحدة الترابية بمفهومها الضيق ان النضالات التي تخوضها الجماهير العمالية والشعبية، نضالات مشروعة تجد مبررها الموضوعي في الواقع المأساوي الذي تعاني منه

تحت شعار "الدفاع عن الوحدة الترابية والمسيرة الاقتصادية كل لا يتجزأ" يشن النظام حملة مسعورة على النضالات العمالية والشعبية. فأمام المد النضالي العارم الذي تعرفه بلادنا منذ أسابيع وفي مختلف القطاعات والمرافق الحيوية، لم تجد أجهزة اعلام النظام الرسمية منها وغير الرسمية مبررا، للدفاع عن مصالح أقلية الاستغلاليين المرتبطين بالدوائر الرأسمالية العالمية، غير التلويح بخطر الاضرابات واضرارها ب"مصالح الوطن العليا" وتفكيك الجبهة الداخلية في الوقت الذي يجب أن تتلاحم هذه الجبهة لمواجهة العدو الخارجي. بل أن الامر وصل بها لحد التلويح بإمكانية الغاء حق الاضراب. هكذا ومنذ صيف ١٩٧٤، أصبح التخفي وراء يافطة "الوطنية" الاسلوب المفضل للطبقة السائدة لمواجهة الوضع الداخلي. وهذا الامر ليس غريبا في حد ذاته، فالنظام اللاوطني استهدف من جملة ما استهدفه من طرح القضية الوطنية، توظيفها داخليا بتمنيع وتمويه حقيقة الصراع الطبقي وستره باجماع وطني مزعوم لم يعد يقنع حتى أكثر المتحمسين في طرحة بالامس

أزمة السياسة الاقتصادية اللاشعبية :

واقع مر و آفاق مسدودة

الزراعية الغذائية. فبعد أن كان المغرب في السابق يغطي أهم حاجياته الغذائية من الفلاحة بل ويصدر جزءا منها، فانه اليوم أصبح يستورد الزيوت والحليب واللحوم والحبوب (سنة ١٩٧٧) استورد ١٢ مليون طن من القمح). ومعلوم أن الحبوب كانت تسد ٨٦ في المائة من الحاجيات الاستهلاكية في الستينات، الا أنها تضاءلت الى ٧٨ في المائة منذ بداية السبعينات. فبدل ٤٤،٥ مليون قنطار من الحبوب التي كان المخطط الخماسي يتوقع انتاجها، لم يتعد معدل الانتاج ٣٩،٥ مليون قنطار. أما الزيوت التي كان المخطط يتوقع انتاجا يصل الى ٣١٣،٧٥٠ مليون طن، فلم يتعد معدل انتاجها ٢٤٠،٧٥٠ مليون طن.

* ففي القطاع الفلاحي الذي يستمد أهميته الكبيرة من حيث كونه يشمل ٣ على ٥ من السكان العاملون بالمغرب وما بين ٦٠ الى ٦٥ في المائة من مجموع السكان، تميزت الوضعية بالتقهقر والتأزم. ورغم الاولوية التي حظي بها هذا القطاع الى جانب السياحة وفقات توجيهات صندوق النقد الدولي و"البنك الدولي للناماء والتعمير"، فانه ظل ولا يزال خاضعا لتقلبات المناخ ولتأثيرات السوق العالمية. ان العجز الذي يعرفه هذا القطاع في الميزان التجاري منذ ١٩٧٤ وطوال مدة التخطيط الخماسي أصبح بمعدل ٤٠ في المائة. فاذا كانت الصادرات الفلاحية سنة ١٩٦٩ تغطي ضعف الواردات (بكرس الضاد) فان العكس تماما أصبح يحصل منذ ١٩٧٥ ولا أدل على هذا التقهقر من الانخفاض المتصاعد الذي يعرفه الاكتفاء الذاتي من المواد

ان ابراز الواقع المتردى الذي تعرفه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا يقتضي بادىء ذي بدء، تسليط الاضواء على السياسة الاقتصادية للدولة ونتائجها الملموسة من خلال كشف فشل التصميم الخماسي في تحقيق أهدافه المرسومة وعجز وقفة التأمل التي يجسدها المخطط الثلاثي الحالي عن تدارك الوضع ولا حتى عن الحفاظ على الواقع المتأزم في وضعه الحالي.

لقد انطلق التصميم الخماسي حسب واضعيه من ضرورة تحقيق تطور انمائي كبير و"توزيع نتائج هذا النمو بشكل أكثر عدالة من الماضي". غير أن هذا التخطيط فشل فشلا ذريعا لا في تحقيق أهدافه المرسومة فحسب بل حتى في الحيلولة دون تعميق الفوارق الطبقية بالشكل الخطير الذي آلت اليه حاليا.

المكتب الوطني للتكوين ليست حتى في مستوى اعتماداته المالية. حيث أن مجموع المستفيدين من خدمات المكتب لا يتجاوز ١٣٠٠٠ شخص. وفيما يخص التشغيل نص المخطط على خلق ٦٠,٠٠٠ عمل جديد لكنه لم يستطع تحقيق حتى نصف هذا الرقم. وبالمقابل فإن الخلل ما بين الاسعار والاجور عرف تعميقا كبيرا بحيث أن مؤشر الاسعار ارتفع بنسبة ٧٧ في المائة من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٧، في حين لم يرتفع الحد الأدنى للاجور المهنية من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٧، الا بنسبة ٤٧ في المائة ولم يرتفع الحد الأدنى للاجور الزراعية في نفس الفترة الا بنسبة ٤٤ في المائة.

* أما عن "التوازن المالي" والحد من تفاقم المديونية للخارج والعجز التجاري المتصاعد، فإن مقارنة بسيطة ما بين توقعات

تلبية متطلبات النمو والتقدم لايزال هو الطابع السائد. حيث أن ٢ على ٣ الاطر العليا المكونة هي اطر أدبية وقانونية واقتصادية وثلث فقط في المجال العلمي والتقني. ويمكن ملاحظة هذا الخلل أيضا على مستوى عدد الاطباء الذي لم يتجاوز - في أوائل سنة ١٩٧٦ - ١٣١٣ طبيا من بينهم ٦٥ في المائة من الاجانب. أي أن النقص في هذا المجال يقارب ٣٠ في المائة. وقد كان التصميم الخماسي يتوقع تكوين ٧٦٣٠٠ شخص من الاطر والتقنيون والعمال المختصون. لكن النتيجة لم تتعد ٣٦٧٥٠ شخصا. وفي التعليم الثانوي نجد أن ما يفوق ٦٥ في المائة من أساتذة العلوم هم من الاجانب. وتجدر الإشارة في هذا المجال الى تصفية الدولة للسلك الاول من التعليم التقني الثانوي فضلا عن تصفية المدرسة العليا للاساتذة منذ سنوات. أما في مجال التكوين المهني، فإن النتائج التي حققها

ان هذا الانخفاض المريع في سد حاجياتنا الغذائية يبرز مدى الازمة التي تطبع السياسة الفلاحية ومدى انعكاسها على الوضع الاقتصادي العام بالنظر لاهمية حصة هذا القطاع في الانتاج الداخلي العام.

* أما السياحة التي حظيت هي الاخرى بالاولوية من طرف الدولة، فإن مردودها من العملة الصعبة لم يكن في مستوى الاستثمارات الكبيرة التي بذلت في هذا المجال. وتكفي المقارنة هنا بين مردود السياحة من العملة الصعبة الذي وصل الى ١٥٠ مليار سنتم ومردود العمال المهاجرين الذي وصل الى ٢٧٠ مليار سنتم لتتضح هذه المسألة. لقد كان التصميم الخماسي يتوقع أن يصل عدد السواح الى ٢,٧ مليون سائحا غير أن هذا العدد لم يتجاوز ١,٥ مليون سائح حسب الارقام الرسمية من بينهم ٣٤٥ الف مغربي مهاجر!

* في الصناعة: كان توقع التصميم الخماسي هو أن تصل مساهمة الصناعة في الانتاج الداخلي الخام الى ٢٢ في المائة لكنها لم تتجاوز نسبة ١٥ في المائة وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة لمساهمة الفلاحة (١٧,٤ في المائة) ومساهمة القطاع الثالث (٥١,٢ في المائة). كما أن التصميم الخماسي كان يتوقع معدلا للنمو الصناعي يصل الى ١١ في المائة، لكنه لم يتجاوز في الواقع معدل ٦,٩ في المائة. ويمكن تسجيل التقدم الكمي الحاصل في مجال الصناعة (من ١٨٤٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢، الى ٢٥٨٠ مليون درهم سنة ١٩٧٧). لكن الملاحظة الاساسية التي تفرض نفسها هي أن هذا التطور لا يعني نموا عاما موسعا لصالح أوسع الفئات الشعبية ولا يعني كذلك تحولا هاما في توجهات الدولة في المجال الصناعي. فهو تطور لا يتعلق الا بالصناعات التحويلية الموجهة الى تغطية جزء من الواردات (مثل صناعة السكر والكيماويات...) والى التصدير (الصناعة الفلاحية والنسيج مثلا...). فالاختيار الاساسي في هذا القطاع والقاضي بتجاهل الصناعات الاساسية لايزال سائدا. وأكبر دليل على ذلك هو محاربة مشروع هام مثل صناعة الصلب والفولاذ بالناضور الذي من شأنه فعلا أن يشكل بداية لوضع قاعدة للتصنيع الاساسي. وهكذا، فإن تراجع الحكومة عن ابعاد الصناعة عن مجال الاولويات الذي سارت عليه منذ سنة ١٩٦٤ ولغاية بداية التصميم الخماسي، لم يوءد الى "الاقلاع الاقتصادي" المنتظر وليس من شأنه أن يحقق ذلك مادامت السياسة الاقتصادية للدولة خاضعة لتوجيهات الرأسمال العالمي ولضرورات تقسيم العمل الدولي.

* أما على مستوى المرافق الاجتماعية، فإن النتائج كانت بعيدة كل البعد عن سد أدنى الحاجيات الوطنية. ففي مجال تكوين الاطر ورغم التقدم النسبي في تكوين الاطر العليا، فإن الخلل في التكوين العلمي والتقني والمهني وبعده عن

من أجل التحرر

وتعني ياإيجاز : استكمال السيادة الوطنية ، وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، بتقويض كل الهياكل الاستعمارية والاقطاعية ووضع حد لتأثير الفكر الاقطاعي والاستعماري باسترجاع كامل الاعتبارات للمكتسبات التقدمية لتراث

1 - تحقيق وحدة الشعب المغربي عن طريق تميم وحدته الترابية وتحقيق السيادة الوطنية الكاملة بدون تقسيم أو مساومة مع الأمبريالية والاستعمار الجديد، واجلاء كل القواعد العسكرية الأجنبية الجائئة فوق ترابنا .

2 - حل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديمقراطية فعلية تجسم سيادة الشعب . وذلك عن طريق دعوة مجلس تأسيسي وتشريعي منتخب انتخابا حرا ديمقراطيا، مجلس يقر بالديموقراطية السياسية، واحترام الحريات العامة وحقوق المواطن، والديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقويض الهياكل الاقطاعية والاستعمارية القائمة، وتطبيق الاختيارات الوطنية التي تخدم مصالح الشعب المغربي .

3 - تحقيق اصلاح زراعي حقيقي يصفي الهياكل الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية في البادية، ويسمح بتطبيق فعلي لشعار: «الأرض لمن يحرثها»، ويكبح الاتجاه التصديري المتوجه نحو خدمة السوق الخارجية، لاعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الوطنية، وضمان التراكم الضروري للبناء والتشييد .

ان الاصلاح الزراعي الحقيقي لا يكتفي بعملية تحديد الملكية واعادة توزيع الأراضي توزيعا عادلا، بل عليه أن يفتح المجال للانتاج التعاوني ليس بشكل بيروقراطي وقمعي، لكن عن طريق التوعية والاقناع، وأثبتت مزايا الانتاج والتعاون الجماعي، لا سيما ان العقلية الجماعية ليست بالغريبة عن اصول مجتمعتنا وتقاليد جماهيرنا الشعبية في البادية .

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن يجعل من الاصلاح الزراعي العادل والحازم عمودا فقريا ضمن مجموع التغييرات الجذرية التي على الثورة الوطنية أن تقوم بها .

4 - تصنيع البلاد وتجهيزها في اطار تصنيع وطني تقدمي : تحظى فيه الصناعات الأساسية بالاولوية، ويضع حدا للتبعية الصناعية عبر الصناعات التحويلية التي تلعب مجرد دور مكمل للاقتصاد الأمبريالي .

ومن أجل ذلك، فلا مناص من تأميم القطاعات الأساسية كالمناجم والصناعات الثقيلة التي يتم خلقها، والصناعات التحويلية والتركيبية الكبيرة الحجم والتي تلعب دورا ملحوظا في الاقتصاد الوطني ككل .

واذا كان التصنيع يشكل القاعدة الصلبة التي تنبني عليها كل تنمية اقتصادية وكل تقدم وتحرر حقيقي . فإنه لا ينبغي أن يتم بشكل معزول أو كهدف في حد ذاته، بل عليه ان يرتبط ويكمل مهام الاصلاح الزراعي ضمن خطة اقتصادية وطنية متكاملة تحقق الربط والانسجام بين مختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية .

5 - تأميم التجارة الخارجية وانهاء دورها في السمسرة لصالح الرأسمال الدولي وجعلها منسجمة ومكملة للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تبادل خارجي مبني على أسس مقبولة، وخالية من أي مظهر من مظاهر التبعية والخنوع .

وبنفس الأهمية على الأقل، تأميم قطاع المالية والأبنك الكبرى، وجعله في خدمة التصميم الاقتصادي العام . يوزع الأسبقيات ويمنح الوسائل العملية لانجاز الأهداف الاقتصادية الوطنية .

6 - اقامة تعليم وطني تقدمي . تعليم ديمقراطي مغرب ومعمر . ان سياسة التثليل والتجهيل الراهنة والتي جعلت 76 ٪ من الشعب المغربي يعاني من الأمية، تفرض جهدا كبيرا وتغييرات

التصميم الخماسي والنتائج الملموسة توضح مدى الخلل الحاصل بين الصادرات والواردات. توقع التصميم الخماسي أن ترتفع الصادرات بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة وأن ترتفع الواردات بمعدل سنوي قدره لا يتعدى ٨ في المائة غير أن الذي حصل هو أن الصادرات ارتفعت في المتوسط بمعدل ٢٠،٧ في المائة وارتفعت الواردات بمعدل ٣٣،٨ في المائة. هذا الخلل الذي يجد تعبيره في ارتفاع العجز التجاري من ٩٣٦ مليون درهم سنة ١٩٧٣ (بداية التخطيط) إلى ٨٥٤١ مليون درهم سنة ١٩٧٧ (نهاية التخطيط). والادهي من ذلك، أن التخطيط كان يتوقع تحقيق فائض في ميزان الاداءات بما قيمته ٨٤٩ مليون درهم سنة لكنه حصل على عجز قدره ٣٠٠ مليون درهم.

وخلاصة القول أن المخطط الخماسي فشل في تحقيق أهدافه التي تبقى في حد ذاتها بعيدة عن الطموح إلى بناء اقتصاد وطني متكامل ومستقل. فالنمو النسبي المحقق لا يشكل نموًا اقتصاديًا وإنما نموًا في ثروات وأرباح الاستغلاليين الطفيليين والسماصرة والملاكين الكبار. أما شقة الفوارق بين الفئات الاجتماعية فقد ازدادت هوة وعمقا. ويبرز هذا الفشل في الملاحظات الثلاث التالية:

١ - لا تغيير ملموس وذو دلالة على مستوى الهياكل. فتركيبه الإنتاج الداخلي الخام ظلت مستقرة باستثناء النمو النسبي في البناء والاشغال العمومية (من ٧٤٠ مليون درهم سنة ١٩٧٢ إلى ١٨٠٠ مليون درهم سنة ١٩٧٧). ولا يزال الطابع المهيمن على الفلاحة هو الضعف والخضوع لتقلبات الطقس والمناخ ولتطلبات السوق الخارجية، بل التفهقر الذي يتجسد على الخصوص في العجز المتصاعد في المواد الغذائية

كما أن السمة العامة السائدة هي التبعية المطلقة للتصدير. بالإضافة إلى غياب أي توجه نحو الصناعة الأساسية. (أجهاض مشروع مركب الناضور). وتزداد هذه المسألة حدة مع ضعف القطاع الخاص وتلفه على الجرى وراء الربح الباهض والسريع بأقل كلفة، حيث نجد أن الرأسمال الخاص يتوجه بالأساس نحو المضاربات العقارية والسياحية. وهذه كذلك هي سمة استثمارات "البترو دولار" القادمة من الخليج. فهي رغم أهميتها المتزايدة تكاد تنحصر في مجالين: العقارات والسياحة. وقد أصبحت السعودية والكويت تحتلان حاليا المرتبة الثالثة والرابعة في الاستثمارات الأجنبية بعد فرنسا والولايات المتحدة وقبل ألمانيا الغربية.

٢ - تعميق التبعية إزاء الرأسمال العالمي ماليا وتجاريا وتكنولوجيا.

٣ - تعميق الفوارق الطبقيّة واتساع هونها.

بعد تسجيل هذا الواقع المتردى وبعد اضطراب المسؤولين أنفسهم للاعتراف بحدة الأزمة وخطورتها يمكننا أن نتساءل عن مدى امكانيات المخطط الثلاثي لإيجاد الحلول الملائمة أو على الأقل لإيقاف تدهور الأوضاع. هذه هي الملاحظة الرئيسية التي تفرض نفسها. فالمخطط الأخير يحصر هدفه في مواجهة اختلال التوازن المالي. وهو يعتمد في هذا على التقشف في مجال الاستثمار. بل الاخطر من ذلك أن مهمة القطاع الخاص ستوسع في حين سيتقلص حجم استثمارات الدولة من ١١،٧ مليار درهم سنة ١٩٧٧ إلى ٦،٨ مليار درهم سنة ١٩٧٩. وستبلغ الديون نحو الخارج ٢٣ في المائة من قيمة الصادرات.

ان خطورة المخطط الثلاثي الجديد تتجلى في مسألتين لهما تأثير مباشر في اوضاع الجماهير: تعاظم العجز الغذائي في السنوات القادمة وتزايد البطالة بشكل مهول، حيث يتوقع المخطط أن تنخفض نسبة التشغيل إلى ٤٠،١ في المائة في السنة بدل ٥٠،٩ في المائة في المخطط الخماسي.

ان الافاق التي تبدو من خلال الواقع الاقتصادي الراهن ومن خلال سياسة الدولة، آفاق مظلمة. انها نتيجة طبيعية للسياسة التي انتهجتها الدولة منذ سنوات: سياسة التفجير المستمر للفقراء وتوسيع ثروات وأرباح طبقة طفيلية لا تتوفر على أدنى حس وطني. ولنلمس أكثر الطابع الطبقي لهذه السياسة يجذر بنا تناول التدهور الذي تعرفه الأوضاع الاجتماعية لاوسع الجماهير الكادحة.

ان انعكاسات الواقع الاقتصادي على المستوى الاجتماعي تتلخص في تعميق الهوة أكثر فأكثر بين أوسع الجماهير الشعبية الكادحة وحفنة من الملاكين العقاريين الكبار والرأسماليين الطفيليين. ففي البادية المغربية حيث يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من السكان يتجلى هذا

الوطني الحقيقي

وحضارة شعبنا، وحل مشكلة الحكم باقامة مؤسسات ديموقراطية تضع حدا للحكم المطلق، وتحقيق سيادة الشعب. وبناء على ذلك، فان مرحلة التحرر الوطني، يجب في تقديرنا أن تحقق الاهداف الاساسية التالية:

عميقة لاقامة تعليم يساهم بشكل فعال في تحقيق التحرر الثقافي وخدمة التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي.

ومن أجل ذلك، فعلى السياسة الوطنية أن تحقق باستكمال أهدافا ملحة، نذكر منها على الخصوص:

- تعميم التعليم الابتدائي على الأقل، تعميما تاما في البادية والمدينة.
- تحديد محتوى البرامج بشكل يرتبط ويلبي حاجيات الانتاج، وتوسيع التعليم الجامعي واصلاحه.
- اعادة الاعتبار للوظيفة التعليمية وتشجيعها.

ان سياسة تعليمية وطنية ديموقراطية وتقدمية عليها ليس فقط أن تساهم في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة، بل كذلك التعريف بالتراث الوطني وابرازه والعمل على بلورة ثقافة وطنية أصيلة، وتجنيد كل الامكانيات لتوسيع تأثيرها وتعداد أشكال التعبير عنها (الأدب، المسرح، السينما، الوسائل الاعلامية، الانتاج الفني بشكل عام...).

7 - نهج سياسة تقدمية في مختلف الميادين الاجتماعية. كالصحة، ديمقراطيتها واعادة تنظيمها وتزويدها ببنيات تحتية تسمح باعطائها طابعا جماهيريا يضمن حق المعالجة والصحة السليمة لكل المواطنين. وفي ميدان الشغل، وضع حد لتفاقم البطالة والقضاء عليها تدريجيا، والرفع من مستوى القوة الشرائية للكادحين وكبح التفاوت بين ارتفاع الأسعار والأجور. وبالنسبة للشبيبة، منحها امكانيات التكوين والشغل والتثقيف حتى تكون مؤهلة فعلا لأن تشكل جيل المستقبل الضامن لتقدم البلاد وازدهارها. وبالنسبة للمرأة، تحريرها من أغلال العهد الاقطاعي وتوفير امكانية مساهمتها جنبا إلى جنب مع الرجل في عملية البناء الوطني والتقدمي.

8 - جعل جهاز الدولة في خدمة الشعب بتغيير اوضاع الادارة تغييرا جذريا وجعلها في خدمة الجماهير بدل العكس، والغاء كل القوانين الموروثة من الاستعمار أو اللاحقة من أجل توطيد سيطرة الاستعمار الجديد، وتثبيت الحكم المطلق بالطبقة السائدة.

ومقابل ذلك ضمان الحريات العامة ومساهمة الجماهير في حل المشاكل وفق مبادئ العدالة الاجتماعية. أما بالنسبة للأمن والدفاع الوطني، فيجب أن يتوجها من جهة إلى تحقيق العدالة والطمأنينة، ومنع كل محاولة تسعى إلى حرمان الجماهير الشعبية من مكاسبها، والعودة بها إلى عهد الاستبداد والظلم عن طريق الثورة المضادة... ومن جهة ثانية، جعل القوات المسلحة في مستوى الدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة الفعالة في المعركة الوطنية الديموقراطية المناهضة للأمبريالية.

9 - نهج سياسة قومية تحررية وحدوية. سياسة تلتحم مع النضال القومي العربي. وفي مقدمته نضال الشعب الفلسطيني الذي يجب دعمه دعما مطلقا لا مشروطا. الرامي إلى مواجهة استراتيجية الاستعمار والأمبريالية وعملائها المحليين، وتحرير أمتنا العربية تحريرا كاملا، والتقدم بخطوات ايجابية نحو وحدتها وازدهارها.

وفي هذا الإطار العمل على حشد كل الطاقات الوطنية والتقدمية في المغرب العربي لتحرير كافة أجزائه من سيطرة الاستعمار بشكليه القديم والجديد كخطوة أساسية نحو تحقيق وحدة شعوبه. وبناء صرح مغرب عربي متحرر موحد ومتقدم.

10 - نهج سياسة خارجية تحررية معادية للاستعمار والأمبريالية مبنية على مبادئ السلام واستقلال الشعوب وأمنها. وبالتالي، التآزر والتضامن مع كل الحركات التقدمية في العالم، والالتزام بشكل صريح لمعسكر التحرر والتقدم ضد معسكر الأمبريالية والرجعية.

الواقع المزرى بمقارنة بسيطة بين دخل أعلى السلم الاجتماعي ودخل الأغلبية المسحوقة التي تشكل أسفله:

— ٤٩٠ ٠٠٠ فلاح (من أصل مليونيين تقريبا)، ليست لهم أرض، ولهم مدخول سنوي يقل عن ٨٠٠ درهم.

— ١٠٨٩ ٥١٠ فلاح (٥٦،٥ في المائة) يملكون نحو هكتارين للواحد، لهم مدخول سنوي يصل إلى ١٢٥٠ درهم.

— ٢٥٠٠ فلاح يملكون في المتوسط ٣٠٠ هكتار للواحد، لهم مدخول سنوي متوسط يصل إلى ١١٥ ٧٣٠ درهم.

كما يمكن لمس هذا الواقع من خلال ملاحظة تطور الفرق في المداخل بين ١٠ في المائة من السكان الأكثر غنى و ١٠ في المائة من السكان الأكثر فقرا. ففي سنة ١٩٦٠ كان دخل الفئة الأولى يفوق دخل الفئة الثانية عشر مرات. وفي سنة ١٩٧٧ أصبح دخل ١٠ / من السكان الأكثر غنى يفوق دخل ١٠ / من السكان الأكثر فقرا بما يقارب ٥٥ مرة. لقد تزايد دخل الأغنياء بنسبة سنوية تقارب ١٠ في المائة.

ان تعميق هوة الفوارق الاجتماعية ليس قدرا نزل بالصدفة. انه نتيجة طبيعية لاختيارات الدولة (وبالتالي الطبقة السائدة) في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ففي القطاع الفلاحي تعطى الأولوية والامتيازات للاراضي السقوية حيث يسيطر ١٥ في المائة من الملاكين الكبار على نصف الاراضي تقريبا في حين أن ٥٠ في المائة من الملاكين الصغار لا يملكون الا حوالي ١٢ في المائة من الاراضي. كما أن كبار الملاك هم المستفيدون الاساسيون وأحيانا الوحيدون من الاعتمادات المالية والاعانات التي توفرها الدولة على شكل قروض أو اعانات في مجال تربية المواشي. الخ. ونفس الامر بالنسبة للسدود الكبرى التي كلفت مصاريف باهضة. أما عملية استرجاع وتوزيع أراضي المعمرين فقد كانت لصالح المعمرين المغاربة الجدد، ناهيك عن أن الدولة لم تستطع تحقيق حتى توقعاتها في هذا المجال. حيث أن التصميم الخماسي كان يطمح لتوزيع ٣٩٥ ٥٠٠ هكتار لكن التوزيع لم يشمل الا ١٦٠ ٠٠٠ هكتار أي أقل من النصف. وتسرى نفس الملاحظة على عملية المغربية لدرجة أن جريدة من جرائد النظام مثل الميثاق لم تستطع رغم اللعب بالكلمات، انكار هذا الواقع، حيث تسجل في افتتاحيتها بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧٩:

"في المجال الفلاحي نركز حول استرجاع الاراضي من المعمرين الاجانب. هذه العملية التي كانت كسبا وطنيا رغم ما أحيط بها من ظروف في التطبيق والتسليم، ان استرجاع الاراضي الذي كان من المفروض أن ينمي الانتاج الفلاحي ويدعم مقدرة الفلاحين الصغار وامكانياتهم، تحول الى شركتين كان الامل معقودا عليهما لتسيير هذه الاراضي، وفق ادارة عصرية مرنة" هما شركة التنمية الفلاحية، (صوديا)

وشركة تسيير الاراضي الفلاحية، (صوجيتا) والكل يعلم النتائج التي تعطيها الشركات المذكورة في الميدان الفلاحي مضافا اليها الازمات المتوالية لمكتب التسويق والتصدير.

أما في القطاع التجاري فقد كان الامل أن تؤدى عملية المغربة الى الزيادة في تقليل شقة الفوارق بين الفئات الاجتماعية، غير أن التطبيق العملي كان بيد فئة محدودة من المترفين وذوى الراسمائل والاموال الجاهزة. وهكذا نجد أن توزيع الاراضي والمغربة لم توظف كما ادعى التصميم لتقليل شقة الفوارق الاجتماعية بل على العكس في تعميقها. وكان ذلك أيضا مآل التنمية اللامركزية حيث أن ناحيتي الرباط والدار البيضاء تحتكران دائما حصة الاسد من حيث الخدمات الادارية وامكانيات العمل فلاحيا وصناعيا وبالطبع من حيث كثافة الهجرة القروية واتساع مدن القصدير.

ان السياسة الاقتصادية للدولة ذات طابع طبقي واضح. وهو يزداد وضوحا مع الرفع من شأن استثمارات القطاع الخاص على حساب استثمارات الدولة. رغم أن التجربة أظهرت بشكل ساطع أن الرأسمال الخاص رغم التسهيلات الخيالية الممنوحة له (قوانين الاستثمار...) لا يبحث الا على الربح الباهض والسريع وبأقل كلفة ممكنة، كما أن مساهمته في المداخل الجبائية تبقى ضعيفة وبخاصة في القطاع الفلاحي. أما الضحية الأولى لهذه الاختيارات فهي الجماهير الشعبية الكادحة التي تعرف أوضاعها العامة اقتصاديا واجتماعيا تدهورا مستمرا ومتزايدا. ويمكن لمس هذا التدهور في النقاط التالية:

١ - تفشي البطالة: ان انعدام تخطيط علمي وطني يراعي حاجيات الاقتصاد ويستوعب اليد العاملة العاطلة أو تلك التي تنزل الى سوق العمل سنويا، يؤدى الى استفحال ظاهرة البطالة بمختلف أشكالها. فاذا كان النمو الديموغرافي يسير بوتيرة تقارب ٤ في المائة فان النسبة الاجمالية لخلق فرص عمل جديدة لاتتعدى ٢ في المائة سنويا، حيث أن هناك أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص ينزلون لسوق العمل سنويا في حين أن توقعات الدولة لاتتعدى امكانية خلق ١١٨ ٧١ فرصة عمل، وهي امكانية مشكوك فيها بالنظر للامكانيات المحدودة الموفرة لهذا الغرض. ان عدد العاطلين عن العمل يصل حاليا الى أزيد من مليون شخص. وهذا الواقع يزداد استفحالا مع الطرد المنهجي والتسريحات التي يتعرض لها مئات العمال كل يوم.

٢ - تدهور القوة الشرائية: تعرف القدرة الشرائية انخفاضا مستمرا منذ سنة ١٩٦٢ بمعدل سنوي قدره ٤ في المائة على الاقل. وينعكس هذا الامر على مستوى الاستهلاك حيث انخفض هذا الاستهلاك بنسبة ١٠ في المائة بالنسبة لاربعة في المائة من السكان. ويرجع هذا التدهور للخلل المتفاقم ما بين مستوى الاجور ومستوى الاسعار، ففي حين أن مؤشر الاسعار

ارتفع بنسبة ٧٧ في المائة من سنة ١٩٧٣ الى سنة ١٩٧٧ لم يرتفع الحد الأدنى للاجور المهنية من ١٩٧١ الى ١٩٧٧ الا بنسبة ٤٧ في المائة ولم الحد الأدنى للاجور الزراعية الا بنسبة ٤٤ في المائة في نفس الفترة. وهذا الفارق لا يزداد الا توسعا منذ ١٩٧٧. أن الاجور لا تساير معدل ارتفاع الاسعار (١٣ في المائة سنة ١٩٧٧) وباعتراف الدوائر الرسمية. أما السلم المتحرك للاجور فقد وقع التخلي عنه عمليا منذ ١٩٦٢. كما بقيت التعويضات العائلية مجمدة في ٢٤ درهما منذ ١٩٦٤، وستصبح ٣٤ درهما. لكن هذه الزيادة بعيدة كل البعد عن التأثير في تدهور القدرة الشرائية. ان تقديرات الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل تحدد قيمة الحد الأدنى للاجور في ١٠٠٠ درهم شهريا حسب مستوى ارتفاع الاسعار أي أن الحد الأدنى يجب أن يكون ٣١،٤٦ درهما في اليوم، لكنه لايتعدى حاليا ١١،٢ درهما في اليوم.

٣ - وضعية التعليم وتكوين الاطر: ان تدهور الوضع على هذا المستوى لايفك يتزايد من جراء السياسة النخبوية والتصفوية. حيث أن نسبة التمدرس الحالية بعيدة جدا عن ضمان حق التعليم لكل أبناء الشعب. ففي التعليم الابتدائي يوجد ما يقارب مليوني طفل محرومين من الدراسة وهذا العدد سيزداد أكثر فأكثر بحكم ضعف امكانيات استيعاب الاطفال الذين يبلغون سن الدراسة كل سنة. وفي الثانوى وصل عدد المحرومين الى ٤٣٥ ٠٠٠ طفل. أما على مستوى الجامعة فان الاوضاع تتأزم باستمرار فنسبة النجاح على هذا المستوى لاتتعدى ٥٠ في المائة في المتوسط. أما نسبة الممنوحين على مستوى الجامعة المغربية فهي لاتتعدى ٥٤ في المائة. فضلا عن هذا كله فان السياسة التعليمية تبقى بعيدة عن توفيرها ما تحتاج اليه البلاد من الاطر وبخاصة منها الاطر العلمية والتقنية حيث أن نسبة هؤلاء لاتتجاوز الثلث من مجموع الاطر المكونة. أما من حيث الاطر التقنية المتوسطة التي بلادنا في أمس الحاجة اليها، فان النقص كبير جدا.

والى جانب هذه المستويات الثلاث المذكورة أعلاه، فان الاوضاع الاجتماعية العامة لاوسع الجماهير الشعبية الكادحة تسيير من سيء الى اسوء، سواء تعلق الامر بأوضاعها الصحية أو السكنية أو غيرها. ان هذا القهر الاجتماعي المعمم هو الوجه الثاني للسياسة الاقتصادية للدولة المغربية. أما وجهها الاول فهو الذى أبرزناه في خدمة مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية الطفيلية وهما في نهاية التحليل وجه واحد متكامل متداخل.

هذا هو الواقع المر الذي تقف الجماهير الشعبية الكادحة لتتصدى لنتائج وانعكاساته المزمنة بنضالاتها المطالبة. هذا الواقع أقوى وأعند من أن تغطيه المقولات الديماغوجية والدعاوى التضليلية من سلم اجتماعي وضرورات القضية الوطنية وغيرها.

فرنسا:

نضالات المآوى : مظاهرات تضامنية ناجحة .

منذ عدة سنوات والعمال القاطنون بمختلف المآوى بفرنسا وخصوصا سوناكوترا أدى و أفرب ، يخوضون نضالا مستمرا ، من أجل تحسين ظروف السكن والعيش ، والعمال المهاجرون الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان المآوى كانوا منذ البداية في طليعة هذا النضال . وبعد سنوات من النضال تمكن العمال القاطنون من ارغام الادارات على التنازل في عدة نقاط، وحققوا عدة مكاسب منها على الخصوص: حق انتخاب لجان القاطنين ، وحق تنظيم أنشطة ثقافية داخل المآوى (عرض أفلام ، موسيقى، مسرح، الخ) . غير أن عدة مطالب لازالت معلقة . ففي كثير من المآوى ظروف العيش جد سيئة

حيث في بعض الحالات يتكدس العمال مابين ٨ الى ١٥ في مساكن من فئة ف٥ وذلك مقابل كراء مرتفع .

هذا مع العلم أن بناء المآوى وتسييرها ممول من طرف صندوق العمل الاجتماعي (فاص) الذى يجمع "المساهمات التي تقتطع من اجرة العمال المهاجرين . فمطالب العمال القاطنين اذن، مطالب مشروعة تماما .

وأمام صمود القاطنين واستمرارية كفاحهم منذ سنوات، تلجأ السلطات الى العمليات القمعية، من طرد المهاجرين وارسالهم الى بلادهم، وطرد المضربين من المآوى، وحجز الكراء مباشرة من الاجرة .

وفي المدة الاخيرة على الخصوص، وبدعوى تصاعد الازمة الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت عمليات القمع تتزايد أكثر فأكثر ضد القاطنين .

فخلال الاسبوع المنصرمة قدم عشرات القاطنين الى المحاكم، وحكم عليهم بافراغ مساكنهم ابتداء من ١٥ مارس . وهم مهددون بالطرد في كل وقت . كما أن مات آخرين سيمثلون أمام المحاكم في الاسبوع المقبل .

وأمام هذه الهجمة الشرسة التي تقوم بها السلطات ازاء القاطنين - وخصوصا المهاجرين منهم الذين تريد الحكومة أن تجعل منهم كبش الضحية للآزمة التي يعيشها الرأسمال - عرفت مختلف المناطق التي يوجد بها مآوى مظاهرات احتجاج على القمع والتهديد الذى يتعرض له القاطنون، وذلك بمساهمة النقابات الديمقراطية وخصوصا (سج) وكذلك بعض المنظمات السياسية . وقد عرفت هذه المظاهرات نجاحا كبيرا، ورفعت عدة شعارات تندد بالقمع وظروف العيش في المآوى وتنادى بتضامن كل العمال، وتطالب بفتح المفاوضات مع السلطات . ومن بين هذه الشعارات :

نضال ، نضال ، حتى النصر .
لا للمساكن السجنية .
العمال الفرنسيون والعمال المهاجرون متضامنون .
لا طرد لاخواننا - لا للقمع .

ان استمرار النضال من أجل فرض مفاوضات حقيقية وتنظيم التضامن والمساندة وتكثيف تضامن الطبقة العاملة الفرنسية - التي تتعرض بدورها للاستغلال الرأسمالي - مع العمال المهاجرين، هو السبيل الوحيد لاحباط محاولات الحكومة والباطرونات .

ان هذا النضال لكي يعطي ثماره ، يجب أن يكون مسوؤلا وواضحا، ولن يتم ذلك الا بمساهمة النقابات الديمقراطية وخصوصا (سج) وكذلك الاحزاب السياسية التقدمية ذات التمثيلية الحقيقية . اذ هي وحدها الكفيلة بتجنيد كافة الرأى العام الفرنسي للتضامن مع المهاجرين ومساندتهم، كما أن بإمكان مساهمة كل هذه التنظيمات تجنيب نضال القاطنين السقوط في العفوية والتهور الذى تحاول بعض الفئات المتياسرة جره اليها .

بلجيكا:

حرمان المهاجرين من استقبال عائلاتهم

منذ يونيو ١٩٧٨، تجندت التنظيمات السياسية والاجتماعية البلجيكية، وكذا المهتمة بشؤون المهاجرين بشكل عام، للدفاع عن حقوق هؤلاء في الإقامة مع عائلاتهم على أرض بلجيكا التي يشتغلون فيها ولصالحها . واعتبر الرأى العام الديموقراطي بالاجماع أن هذا حق من أبسط الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العامل المهاجر . ويعتمد وزير العدل في منع العائلات من دخول بلجيكا على " دورية داخلية " صادرة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٧٧ . غير أن هذه الاجراءات التعسفية لم تبدأ في التطبيق الا في بداية صيف ١٩٧٨ . فمن الذى دفع الوزير على هذا التشدد ابتداء من ذلك الحين ؟

ان التبريرات التي يقدمها تعتبر باطلة، مثل التستر وراء "الآزمة الاقتصادية " في حين أن الكل يعلم أن العمال المهاجرين

ليسوا سببها ولا مصدرها، بل العكس هو الصحيح أى أنهم يساهمون في التخفيف منها أو أن "تكاثر المهاجرين يولد العنصرية" ، بينما العنصرية هي مرض له جذوره داخل المجتمع الاوروبي وليس المهاجرون هم الذين استوردوه . . . وبالإضافة الى هزالة هذه التبريرات فان السياسة المتبعة في حرمان المهاجرين من العيش مع عائلاتهم لا تتوفر في الحقيقة حتى على حد أدنى من الانسانية النفروض تواجدها في بلد يعتبر نفسه متقدما ومتحضرا . . .

كيفما كان الحال يبقى مطروحا في جدول أعمال نضال المهاجرين الدفاع على حقهم المشروع - على ضوء ما ستقره الحكومة الجديدة بهذا الشأن - وتصعيد هذا النضال وتوفير كل امكانيات دعمه والتضامن معه من طرف القوى الديموقراطية بالبلاد .

مداومة لمساعدة العمال على حل مشاكلهم

لا تترددوا أيها العمال المهاجرين في زيارتها لطرح مشاكلكم، ستجدون النصيحة والارشاد بالنسبة للقوانين الاجتماعية ، أو قوانين الكراء ، وحقوق المهاجرين . الخ .

* تعقد ثلاث مرات في الاسبوع :

الثلاثاء من الساعة ١٠ الى الساعة ١٢
الخميس من الساعة ١٧ الى الساعة ١٨
الجمعة من الساعة ١٧ الى الساعة ٢٠

* العنوان : ٤١ ساحة "جودو بال"

حرب مدمرة... في خدمة الامبريالية

يضعف فعلا حضور الصين في توسيع مناطق نفودها خدمة لميزان القوى لصالحها وقياسا دائما بالصراع الاساسي مع الاتحاد السوفياتي. ووحدة شعوب الهند الصينية لن تشكل طاقة بشرية واقتصادية هائلة فحسب، بل أيضا قوة سياسية ومعنوية وأكثر من هذا وذاك موقعا استراتيجيا ذا أهمية بالغة، كصلة وصل بين البحر الهادي والهندي، وبحدوده الطويلة مع الصين والهند وامكانية التأثير في آسيا بشكل عام. والولايات المتحدة نفسها لما حاربت الفيتنام واحتلتها أزيد من ٢٠ سنة، لم يكن ذلك بالمجان أو النزوة، بل لدوافع استراتيجية أساسية.

هنا يكمن اذن السبب الرئيسي لتصرف الصين اتجاه الفيتنام، ومن هذا المنطلق عملت الصين على الحيلولة دون قيام مثل هذه الكتلة وفي نفس الوقت الحاق ضربة عسكرية واقتصادية بالفيتنام باعتباره حليفا مطلقا للاتحاد السوفياتي فوجدت حليفها النظام الكمبودي آنذاك، ومن ثم بدأت المناوشات على الحدود الفيتنامية الكمبودية التي تطورت الى معارك عنيفة متتالية. ويؤكد الفيتناميون أن الصين نصبت جسرا جويا مع كمبوديا لتزويدها بالسلاح والتموين استعدادا لحرب شاملة ضد فيتنام.

وبخصوص نظام كمبوديا، يشرح الفيتناميون أن بينهم وبينه خلافات ايدولوجية وسياسية، ويؤكدون أن هذا النظام أقبل على قتل أزيد من مليوني مواطن بتصفية كل الموظفين في ادارة العمل لون نول سابقا، مسؤولين كانوا أم مجرد مستخدمين، كما شملت التصفيات الاطر والمناضلين الشيوعيين الذين أبدوا تعاطفا مع الفيتنام أو تطلعا للوحدة - مما أرغم أفواجا منهم الى اللجوء الى فيتنام - كما شملت آلاف المواطنين الذين أبدوا التحفظ أو لم يتحمسوا لسياسة "التنمية الجديدة" وما عملته من مبالغات وتكبير للفرد والحريات.

وأمام هذه الاوضاع، واتقاء لخطر مهاجمة شاملة من طرف الصين عن طريق النظام الكمبودي بادرافيتناميون بمد كل أنواع المساعدة للمناضلين المعارضين للنظام الكمبودي من أجل الاطاحة به وهذا شيء لا ينكره بل يضعونه في اطار الدفاع عن النفس والوقاية من خطر الهجوم الصيني. ويأتي اذن الهجوم المباشر الذي قامت به الصين ضد فييتنام انتقاما من هذه المبادرة وكشفا صريحا لاوراقها وخططها الرامية الى توسيع النفوذ وتكسیر أي قوة أو تكتل مجاور لا يكون مساندا لسياستها، وذلك في اطار استراتيجيتها السالفة الذكر المبنية أولا وقبل كل شيء على العداء

ما هي خلفية ودوافع الهجوم الصيني على فيتنام ؟ كيف نشبت الحرب بين دولتين تعتبران داخل المعسكر الاشتراكي؟ هل لم يكن أي حل سوى اللجوء الى استعمال السلاح لحسم الخلاف بينهما؟

انها أسئلة يطرحها كل مناضل تقدمي أمام اندلاع الحرب المدمرة التي تعرفها الحدود الصينية الفيتنامية مع ما تشكله من مخاوف وأخطار على مستقبل النضال المناهض للامبريالية باديء ذي بدء، لابد من التسجيل هنا ذلك الانحراف السافر في مواقف الصين على مستوى سياستها الخارجية واتجاه قضايا التحرر تحديدا، الى درجة أصبحت فيها هذه المواقف تلتقي بل وتلتصق بمواقف الامبريالية. والامثلة على ذلك غير قليلة ولا بسيطة: مساندة الحكم الفاشيستي في الشيلي، دعم منظمة "الاونيكا" بأنغولا، تأييد ومواءمة نظام موبوتو بزاير، مساندة شاه ايران في أوج الانتفاضة الشعبية... وتدخل مجمل هذه المواقف والممارسات في اطار الاستراتيجية التي رسمتها الصين لنفسها على المستوى الدولي، حيث انطلقت من ضرورة مواجهة "الخصم الرئيسي" المتجسد في الاتحاد السوفياتي، باعتبار أن الامبريالية، الامريكية منها والاوروبية، أصبحت "خصما ثانويا" بحكم ضعفها المتزايد ومصيرها المحسوم تاريخيا... وتركز الصين على نقد "الطابع البيروقراطي للاتحاد السوفياتي" ونزوعه الى توسيع دائرة نفوذه في اطار ما أسمته "بالامبريالية الاشتراكية" التي ترى فيها الخطر الاساسي بالنسبة للمرحلة المقبلة، أي بعد اندحار الامبريالية، وبالتالي ضرورة مواجهة هذا الخطر من الان وتجنيب كل الامكانيات من أجل ذلك، بدون عقد أو حرج في اللقاء الموضوعي مع الامبريالية الامريكية على الخصوص، بل ضرورة الدخول في مرحلة تنسيق الخطط لمواجهة "العدو الرئيسي".

ومن أجل هذا اقترحت الصين رسميا تشكيل تحالف ثلاثي بينها وبين أمريكا وأروبا. وهذه السياسة تشمل أيضا المجال الاقتصادي حيث يلاحظ التحسن المضطرب في علاقة الصين بأمريكا من جهة واليابان من جهة ثانية، والتوصل في هذا المجال الى عدة اتفاقات أساسية.

في اطار هذه الاستراتيجية العامة، يأتي الهجوم على فيتنام بهدف "تلقينها درسا ضروريا" بعد تجرئها على اسقاط نظام كامبوديا، كما يبرر الصينيون ذلك.

الا أن كل الدلائل، تشير الى أن الدوافع كانت أعمق من قضية "التأديب" هذه، وأكثر خطورة من مجرد مناوشات على الحدود... لقد انطلقت الصين بالاساس من تخوفها من نشوء فيدرالية تضم شعوب اللاوس وكمبوديا والفيتنام، فيدرالية يلعب داخلها النظام الفيتنامي دورا مركزيا مما يجعل الهند الصينية بأسرها موحدة ضمن سياسة لن تكون بالضرورة موالية للصين بالشكل الذي ترغب فيه هذه الاخيرة، أي بصفة مطلقة. وهذا من شأنه أن

للاتحاد السوفياتي. بناء على مجمل هذه المعطيات، كيف يمكن صياغة موقف من السياسة الخارجية الصينية ومن حرب الحدود الصينية الفيتنامية تحديدا؟ من الواضح الان وكما أسلفنا، أن السياسة الخارجية الصينية لا يمكن وصفها بشيء آخر سوى أنها سياسة رجعية في غير ما موقف، تلتقي موضوعيا مع مصالح الامبريالية في المرحلة الراهنة.

ومن المحتمل أن النظام الصيني الراهن ما كان لينهج مثل هذه السياسة، لو لم يجد لها الترتيبات الضرورية على المستوى الداخلي بحكم الترابط الجدلي بين المستويين الداخلي والخارجي، ومن ثم يظهر التخوف من التصفية التدريجية للمكتسبات الاشتراكية التي حققتها الثورة الصينية. وهذا أمر ان ابتداء مسلسل له كان بالغ الخطورة على موازين القوى العالمية على مصالح الشعوب التواقعة الى التحرر والاعتناق. أما تبريرات قيام "فيدرالية شعوب الهند الصينية" بزعامة الفيتنام وتحت النفوذ الكلي للاتحاد السوفياتي، فهي تبريرات غير معقولة ولا مقبولة. فقيام الوحدة كيفما كانت صيغتها على أساس من الاستقلال الوطني وخارج حلبة الامبريالية، تعتبر خطوة ايجابية في اطار النضال المناهض للامبريالية. أما أن يكون الفيتناميون حلفاء لا مشروطين للاتحاد السوفياتي فهذا أيضا أمر يفتقر الدليل والبرهان، ولقد أثبت الشيوعيون الفيتناميون أنهم فيتناميون قبل كل شيء، وحتى في أوج المعركة وأشدها ضد الاحتلال الأمريكي، حافظت فييتنام على استقلاليتها وفي نفي الوقت على علاقات الصداقة والتعاون مع الصين والاتحاد السوفياتي على حد سواء.

أما بالنسبة لموقف الصين من الاتحاد السوفياتي، فاذا كان للتقدميين وحركات التحرير بعض الانتقادات حول المنظومة الاشتراكية بشكل عام سواء بالنسبة لنظام حياتها الداخلي أو بالنسبة لبعض مواقفها على الصعيد الخارجي فلا أحد يمكنه أن يجادل موضوعيا في أن الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية يشكلون قوة رادعة اتجاه الامبريالية العالمية حيث ترغبها على ألف حساب قبل الدخول في أية مغامرة ضد الشعوب كما تعتبر حليفا موضوعيا لحركات التحرر والتقدم والاشتراكية. وهذا لا يعني التسليم بـ"قيادة الاتحاد السوفياتي" في كل قضية وفي كل مكان، أو تنصيبه بديلا عن الحركة التقدمية المحلية، وبالتالي السقوط في الانتظارية والدوغمائية والجمود العقائدي، بل يعني الموقف المنطقي الموضوعي والغيور على وحدة صف كل القوى المناهضة للامبريالية.

يبقى اذن أن الحرب المدمرة التي تجتاح المنطقة على اثر هجوم الصين على فيتنام لاتخدم أحدا عدا الامبريالية وحلفائها، وأن ضحيتها الاولى هي مصالح ومكتسبات الشعوب التي كافحت وضحت واستماتت في تحقيق التحرر والشروع في بناء المجتمع الاشتراكي.

صمود الثورة اليمنية

استمرارية في الجنوب، وانتفاضة في الشمال : من أجل بناء الوحدة

الحرب الراهنة : صراع ضاري يخوضه الشعب اليمني دفاعاً على مكتسبات الثورة ، ومن أجل تصفية الرجعية والنفوذ الاجنبي

منذ انتصار ثورة ١٤ أكتوبر على الوجود الاستعماري السلاطيني بقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية، وتحقيق الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ لم تتوقف مؤامرات واعتداءات الامبريالية وحلفائها على النظام الوطني الوطني الديمقراطي في جنوب اليمن. لقد عملت باستمرار على محاصرته اقتصادياً، وتطويره سياسياً وعسكرياً، واعاقة تطور البناء الاقتصادي والاجتماعي، وعرقلة توسيع نشاطه على الصعيد الخارجي. كما لم تتوقف العديد من المناورات والصعوبات ومحاولات الاستنزاف المستمر من قبل التيار اليمني المتحالف مع القوى العميلة التي كانت تشكل احتياطي الاستعمار الجديد.

وقد بات واضحاً أن المعارك التي شهدتها اليمن الديمقراطية في الاثنى عشر سنة الماضية بين الجماهير الكادحة من جهة وأعدائهم الطبقيين من اقطاع وشبه اقطاع وكمبرادور من جهة أخرى قد أدت في النهاية الى انتصار ارادة الجماهير الشعبية وقياداتها التقدمية، وتعزيز سلطتها السياسية. وهذا ما كرسه المؤتمر الاول للحزب الاشتراكي اليمني الذي انعقد بين ١١ - ١٤ أكتوبر ١٩٧٨ والذي يعتبر ذا أهمية بالغة بالنظر الى تطور الاوضاع السياسية، سواء في البحر الاحمر أو في شبه الجزيرة العربية أو الخليج العربي، أو بالنظر الى تصاعد الهجمة الامبريالية الرجعية على كامل المنطقة العربية خاصة بعد انتصار ثورة الشعب الايراني.

فليس من الغريب اذن أن تصبح

الجمهورية الديمقراطية الشعبية في جنوب اليمن مستهدفة، ومحط عناية بالغة، من طرف الامبريالية وحلفائها في المنطقة: السعودية مصر، السودان، عمان، اليمن الشمالية، اضافة الى اسرائيل التي بدأت تظهر تدمرها وقلقها من تطور الاوضاع في عدن وبدأت تنادى باسقاط النظام. بل ان اعلان الحرب من طرف النظام العميل في صنعاء بدعم من السعودية وتحت اشراف الولايات المتحدة التي عملت أخيراً على تزويد نظام صنعاء بالدبابات والطائرات المقاتلة وبالعديد من الخبراء والتقنيين ليس الا حلقة من مسلسل الاعتداءات التي تشنها الامبريالية وحلفائها لضرب النظام التقدمي في الجنوب أو لقمع نضالات الحركة الوطنية الديمقراطية في الشمال.

لقد أصر نظام صنعاء على تفجير القتال والدفع بقواته الى شن حملات عسكرية على مناطق الاطراف منذ يوم ١٣ فبراير الماضي، هذا في حين تتعاظم الانتفاضات الشعبية والكفاحات البطولية بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشمال التي أعلنت مواصلة القتال حتى تحقق النصر للشعب اليمني في الحفاظ على أهداف ومبادئ ثورة ٢٦ شتبر والدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني للشعب اليمني وتصفية النفوذ الاجنبي من شمال الوطن.

ويأتي اعلان الحرب في الوقت الذي تعرف فيه المنطقة تحولات وتطورات بالغة الاهمية سواء بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة للقضية العربية بشكل عام. ففي الوقت الذي يعطي فيه انتصار الشعب الايراني على

امبراطورية الشاه - الذي سبق أن ساهم مساهمة فعالة في ضرب الثورة في عمان - متنفساً جديداً وعنصراً ايجابياً ودافعاً للقوى التقدمية في المنطقة، تلعب مؤامرة كعب ديفيد الثانية دورها كذلك، كاحدى العوامل الخفية لتفجير الحرب اليمنية على غرار تفجيرها في جنوب لبنان ابان مؤامرة كعب ديفيد الاولى.

الا أن كل هذه العوامل، وان كانت لها أهميتها، يبقى العنصر الحاسم الذي أثار حفيظة النظام السعودي على الخصوص والرجعية بشكل عام هو الاستراتيجية الوحدوية للنضالات المتعاضمة في الشمال والمندرة بقرب انهيار نظام صنعاء وميلاد الحزب الاشتراكي اليمني والذي انعقد تحت شعار تعتبر الوحدة اليمنية عموداً فقرياً لتوجيهه العام الذي صادق عليه المؤتمر.

هكذا وكما أعلن التقرير المقدم أمام المؤتمر أن الثورة اليمنية بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني قد بلغت من القوة والصمود ما يجعل من الصعب اجهاضها مهما كانت محاولة الاعداء.

ويكون بالتالي سر التحرشات والاعتداءات وحتى اعلان الحروب ليس الا محاولة لقطع الطريق أمام استراتيجية الثورة اليمنية المرتبطة عضواً ودون انفصام بوحدة ثورتها ٢٦ شتبر و١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الارض والشعب اليمني، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة، وكذلك مرتبطة بوحدة الاداة على صعيد الاقليم كله لكي يتمكن من تحقيق الاهداف الاستراتيجية التاريخية للشعب اليمني.

ان ذلك الفهم كان ولا يزال ينسجم مع آمال وطموحات جماهير الشعب اليمني التي ناضلت وضحت وقدمت قوافل من الشهداء لتدك معاقل النظام الملكي الاقطاعي في صنعاء ولتنهي الى الابد، بواسطة العنف المنظم، الاستعمار البريطاني في عدن، لكي تخرج من ظلام العبودية، والقهر والذل والعزلة، الى حياة الحرية والكرامة والتقدم، التي تليق بانسانية الانسان اليمني.

المناورات والحملات القمعية - تتمة -

فاذا كان قد اضطر للتنازل في بعض الحالات وتلبية مطالب العمال أمام عزيمتهم وصمودهم واللجوء الى فتح المفاوضات مع ممثلي العمال. فانه لم يتنازل أيضاً عن ممارسة القمع بشتى أشكاله: من الضغوط النفسية والمعنوية عن طريق الحملات المنسقة على مستوى أجهزته الاعلامية، الى القمع المباشر كما تجلى ذلك في الاعتقالات الواسعة في صفوف التلاميذ والعمال والاساتذة والمعلمين والمسؤولين النقابيين بما فيهم المسؤولون على الصعيد الوطني، الى الاختطاف واستعمال العنف الوحشي الذي أدى بحياة بعض التلاميذ كما تناقلت الاخبار.

وجاءت اجراءات توقيف بعض الصحف الوطنية (البيان والمحرر) تتويجاً لهذه الحملة القمعية، لتندرب بداية النهاية بالنسبة لما سمي ب"المسلسل الديمقراطي".

واذا كان النظام مصمماً العزم على ردع الكفاحات الجماهيرية وقمعها فانه في الحقيقة لا يرغب في مثل هذه النهاية ويعمل جاهداً على اجتناب انهيار ما بناه خلال هذه الفترة. فترة ما أسماه ب"المغرب الجديد" واستفاد منه فعلاً بتوفيره مادة للاستهلاك الداخلي وغطاء ديموقراطياً شكلياً، يتستر وراءه لتمرير سياسة النهب والاستغلال. وها هو يلجأ للمناورة مجدداً محاولاً في مرحلة أولى تأسيس "حكومة ائتلافية" ثم، وبعد فشل ذلك، "مجلس وطني يضم رؤساء الاحزاب ليدخل باسمه وباسم البرلمان ما ينوئ دخوله من مساومات جديدة على القضية الوطنية، و"حلول" تخفي وراء تصعيد اللهجة وتوثير الجو والاستعداد للحرب، ما يتوخاه النظام من حلول تضمن له بالاساس استمرار بقائه وخدمة مصالحه ومصالح حلفائه.

وفي انتظار ما سيأخذه هذا المجلس شكلاً ومضموناً فمن المؤكد مسبقاً أن لا مناورات النظام ولا قمعه المباشر قادران على اخماد الكفاح من أجل مطالب عادلة مشروعة، ينبئ تحقيقها وتحقيق المزيد من المكاسب، بغد أفضل على درب التحرر الحقيقي.

استسلام العمل، والكفاح مستمر

تأتي زيارة الرئيس الأمريكي الى كل من مصر واسرائيل في اطار الدفع بمسلسل السلام الأمريكي في المنطقة لتثبيت المصالح الاستراتيجية للامبريالية بها وللمحد من تأثير رياح التغيير التي تهب عبيها منذ سقوط نظام الشاه ، وتؤكد كل الدلائل على أن المطلوب أساسا من هذه الزيارة هو الدفع بالنظام العميل في مصر لتقديم المزيد من التنازلات لفتح امكانية التوقيع على معاهدة سلام ثنائية بين مصر واسرائيل . فالعدو الصهيوني في وضع قوى يسمح له بالتصلب الى أبعد الحدود خاصة وأن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة قريبة ودور اللوبي الصهيوني فيها دور حاسم وموثر، فضلا عن أنه لا يعاني من نفس الصعوبات والعراقيل التي تواجه نظام السادات داخليا وعربيا والتي تزداد استفحالا وتعاضما باستمرار .

لقد بدا واضحا منذ انفجار الانتفاضة الشعبية في ايران أن استمرار مسرحية المد والجزر في المفاوضات بين مصر واسرائيل حول التسوية لمدة طويلة يلعب في غير صالح الحسابات الامبريالية بالمنطقة . وفي هذا الاتجاه يندرج التكثيف الذي شهدته لقاءات ومفاوضات التسوية بدءا بمحادثات بليزهاوس وكمب ديفيد الثاني وانتهاء بزيارة كارتر للمنطقة . ان الحقيقة الاساسية التي تفرض نفسها هي محور الولايات المتحدة - اسرائيل مصر ، أصبح يتحول الى واقع أكثر رسوخا مع كل ما يحمله ذلك من أخطار على المنطقة . وتؤكد الاحداث الاخيرة أن المحور الاساسي الذي تركز عليه السياسة الامريكية في هذا المجال هو تفجير الوضع الداخلي العربي . الى جانب حشد القوات العسكرية المصرية على حدود الجماهيرية الليبية ، يأتي تفجير الحرب بين شطرى اليمن وتصعيدها ليمهد الاجواء لتكثيف التواجد العسكى الامريكي بالمنطقة من جهة وليخلق الجو المناسب لتمرير معاهدة الصلح الانفرادى بين مصر واسرائيل من جهة ثانية على غرار تفجير الازمة اللبنانية لتمرير اتفاقية سيناء . وفي هذا الاتجاه أيضا يندرج التهديد الذي وجهته الولايات المتحدة الى منظمة التحرير الفلسطينية قبيل زيارة كارتر للمنطقة بقليل .

لقد انتهت هذه الزيارة بـ "تحديد العناصر الرئيسية لمعاهدة السلام بين اسرائيل ومصر" على حد تعبير الرئيس الأمريكي . وفي انتظار التروش الاخير وتوقيع الصيغة النهائية للمعاهدة ، فان المسألة الرئيسية ، التي تطرح نفسها بعناد رغم أجواء وترتيبات التسوية ، هي أن السلام الامريكي سيكون مخضبا بالدماء . ذلك أن اتفاقية السلام الامريكي كيفما كانت صيغتها لن تكون عامل استقرار ولو نسبي في المنطقة . فالمطلوب بالنسبة للامبريالية هو تثبيت ركائزها المحلية المهزوزة وتوسيع رقعة التسوية وبالتالي

دائرة نفوذها . ومن الواضح أن مثل هذا الامر يستحيل تحقيقه في ظل الشروط والايوضاع الحالية دون اللجوء الى تفجير الصراع على أكثر من واجهة وأساسا تعريب هذا الصراع . وواضح كذلك أن دور الطابور الخامس الذي تشكله الرجعية على الساحة العربية أمر هام وحاسم في هذا الاطار لعدة أسباب . أهمها أن أقطاب أساسية من المحور الرجعي سلكت نهجا حذرا لحد الان ازاء التحركات الامريكية في المنطقة على الاقل من الناحية الظاهرية . فأغلب المؤشرات ان لم تكن كلها تدل على أن الخطر القادم لن يأتي كما توحى ظواهر الامور من أنظمة مكشوفة مثل النظام المصرى والسوداني والمغربي ، بل من أنظمة مثل العربية السعودية والاردن التي تضعها بعض التحاليل ضمن جبهة عربية متماسكة الى حد ما في مواجهة السادات . وهذا ما يجعل من التأكيد على أن السادات ليس وحده في ركاب التسوية ، مسألة أساسية وهامة في الظرف الحالي . فالتناقض الاساسي الفاصل بين الجماهير الشعبية العربية وقواها التقدمية والديموقراطية من جهة والامبريالية والصهيونية من جهة ثانية لا يزال قائما . فاذا كان من الايجابى جدا ردع أكثر ما يمكن من الانظمة الرجعية وتضييق هامش المناورة لديها ، فانه من الخطورة بمكان تبسيط الصراع وتمييعه على شكل صراع بين رئيس دولة عربية كالسادات وجبهة عريضة منسجمة ومتماسكة تضم كل ما تبقى من الامة العربية . ان طرحا من هذا النوع يفتح المجال واسعا أمام التقلبات والتحولات من كل شاكلة ولون .

ان الوعي بهذه الحقائق يسمح من دون شك باستيعاب الايجابيات مثل التقارب العراقي السوري وموتمر الشعب العربي وموتمر بغداد وغيرها في حدودها وحجمها الطبيعي دون التهور من شأنها أو النفخ في أهميتها . ان هذه النظرة هي الكفيلة بتحديد شروط التصدى الهجومي على مسلسل التسوية والوعي بمدى المقدرات والامكانيات الذاتية وكيفية استخدامها وتوظيفها في هذا الاتجاه . ان هذا البعد هو الكفيل بتجنب الانتقال الموسمي من شعار التضامن العربي على شكل جبهة شعبية أو العكس وايجاد تكامل في النضال بين الواجهتين في آفاق الهدف الواضح وعلى أسس ومبادئ واضحة .

هذا هو الطريق لحشد كل الطاقات والامكانيات وصفا في بوتقة واحدة لفرض مطالب الامة العربية في التحرر والتقدم والديموقراطية . انه طريق النضال الذي تعطي فيه الجماهير العربية في فلسطين المحتلة أروع أمثلة الصمود والتحدى باضراباتها ومظاهراتها التي شكلت ردها ورد مجموع الجماهير العربية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير على زيارة الرئيس كارتر وعود السلام الامريكي .